محاضرة رقم: ٥	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
اسم المادة باللغة العربية	التحديث في الدول الاسلامية
اسم المادة باللغة الانكليزية	Modernization in Islamic countries
المرحلة	الثالثة
السنة الدراسية	٢٠٢٣-٢٠٢٤
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	م.د. سالم اسماعيل مصطفى/ م.د. سجاد عبد المنعم مصطفى
عنوان المحاضرة باللغة العربية	انتخابات المجلس الوطني الكبير ودستور عام ١٩٢٤
عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية	The Grand National Assembly elections and the 1924 constitution
المراجع والمصادر	الغازي مصطفى كمال اتاتورك- اورتايلي
	اتاتورك ورفاقه ونهاية العثمانيين- رضا انور
	ذئب الاناضول- مصطفى الزين

انتخابات المجلس الوطني الكبير ودستور عام ١٩٢٤:

أولاً: انتخابات المجلس الوطني الكبير:

بعد ان حل المجلس الوطني الكبير الاول تم توجيه المواطنين الى اجراءات انتخابات نيابية جديدة للمجلس الوطني الثاني، فأصدرت الحكومة التركية قبل الانتخابات وكإجراء وقائي من قبيل تحديد نشاط المعارضة اثناء الحملة الانتخابية قانوناً وسعت بموجبه عقوبة الخيانة العظمى لتشمل كل من يستغل الدين لأغراض سياسية وكل من يرفض الاعتراف بالمجلس الوطني وبقراراته، وقد حاولت القيادة التركية تحاشي أي انقسام داخل المجلس الوطني الثاني من شأنه ان يؤخر العديد من خطط وبرامج الحكومة التركية على المدى البعيد وبموجب انتخابات المجلس فأن كل نائب واحد اصبح يمثل ٢٠ الف مواطن في حيت كان كل نائب في المجلس الوطني الاول يمثل ٥٠ الف مواطن أي ازداد عدد النواب.

اقسم جميع النواب المنتخبون في المجلس الوطني الثاني يوم الافتتاح في ١١ اب ١٩٢٣ بالولاء لمصطفى كمال الذي اعيد انتخابه رئيساً للمجلس، وبالمقابل وجه مصطفى

كمال الشكر للنواب على ثقتهم المستمرة به واثنى على جهود النواب العاملين في المجلس الاول حيث قدمت لهم بهذه المناسبة اوسمة الاستقلال الذهبية.

ومما يميز نواب المجلس الجديد عن النواب السابقين في المجلس السابق انهم كانوا اكثر جدية وحذراً في مناقشة أي لائحة برلمانية فضلاً عن خلوه من المقاعد التي يشغلها ضباط الجيش، وذلك لتحريره من النفوذ العسكري قدر الامكان ولاستمرار الادارة المدنية.

ومن **ابرز اعمال المجلس الوطني التركي** في دورته الجديدة اجازة حزب الشعب التركي رسمياً في ٩ ايلول عام ١٩٢٣ وانتخاب مصطفى كمال امينا عاماً له في ١١ ايلول من العام نفسه، وبات واضحاً ان بقاء الخلافة كان مجرد تكتيك سياسي اريد به تعزيز موقع الدولة الفتية، الا انه بعد اعلان الجمهورية اصبح وجود الخليفة لا ينسجم، على الرغم من تقييد واجباته وحصرها في الشؤون الدينية، مع الروح الاصلاحية التي كانت تتميز بعا الجمهورية الجديدة، كما ان مصطفى كمال ورفاقه ادركوا ان هذه الازدواجية في السلطة قد تهدد الدولة الجديدة، اذ يمكن ان يجعل من الخلافة مركزاً لاستقطاب خصومهم، لذا فقد اصدر المجلس الوطني التركي قراراً في ٣ اذار عام ١٩٢٤ يقضي بإلغاء الخلافة ومصادرة املاك الخليفة، كما اصدر المجلس الوطني قراراً بإلغاء وزارة الشريعة والاوقاف، وحلت محلها رئاسة الشؤون الدينية التابعة لمكتب رئيس الوزراء، وعبر مصطفى كمال عن تلك الاجراءات الخاصة بإلغاء الخلافة لاسيما عندما تقدم مصطفى كمال الى المجلس الوطني التركي بالمرسوم الخاص بإلغاء الخلافة في ٣ اذار عام ١٩٢٤.

دستور عام ١٩٢٤:

من منطلق السياسة الجديدة لنظام الحكم في تركيا بات من الضروري ان يسن دستور جديد للبلاد، يتضمن ما استحدث من تطورات لاسيما بعد ان تم انتخاب مصطفى كمال رئيساً

للجمهورية التركية، والذي عمل جاهداً بدوره على سن الدستور ليعزز مكانة المجلس الوطني التركي الكبير، وقد تحقق ذلك حين اقر المجلس الوطني في ٢٠ نيسان عام ١٩٢٤ دستوراً جديداً تألف من ١٠٥ مادة شملت المبادئ الاساسية للدولة الجديدة ونظام حكمها، ومنها ان دولة تركيا هي جمهورية ولغتها الرسمية هي اللغة التركية وعاصمتها انقرة (المادة ٢-١)، وتكون السيادة مرهونة بيد الامة بلا قيد ولا شرط، كما منح المجلس الوطني بموجب مواد الدستور لعام ١٩٢٤ صلاحيات واسعة اذ يمارس المجلس الوطني التركي السلطتين التشريعية والتنفيذية باسم الشعب، اذ يمارس المجلس السلطة التشريعية بصورة مباشرة، اما السلطة التنفيذية فيمارسها بواسطة اختيار رئيس الجمهورية الذي يتم اختياره من قبل المجلس الوطني على ان تكون مدة رئاسته دورة انتخابية واحدة ويستمر في منصبه الى ان ينتخب خلفه وكما يجوز تجديد انتخابه.

اجراءات مصطفى كمال لتحديث تركيا:

المجال الديني والاجتماعي

وضع مصطفى كمال في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ حداً لازدواجية السلطة عندما طرح مشروع قرار قدم الى المجلس الوطني الكبير (البرلمان) يقضي بإلغاء السلطنة وقد الغيت السلطنة في الاول من تشرين الثاني عام ١٩٢٢، ثم فصلت عن الخلافة وكانت تلك خطوة مهمة لإلغاء الخلافة خاصة وان مصطفى كمال هاجم الخلافة في العديد من خطبه، وفي ٣ اذار ١٩٢٤ الغيت الخلافة ووزارة الاوقاف واقيم بدلاً عن وزارة الاوقاف دائرة باسم (ادارة الشؤون الدينية) وقد ربطت هذه الدائرة برئاسة الوزراء.

لقد بنى مصطفى كمال فلسفته في مواجهة التوجهات الدينية بعد انتصاره ونجاحه في بناء الدولة العلمانية الحديثة، على ان العثمانيين استغلوا الاسلام لتحقيق مآرب سياسية لذلك

استهدفت الاجراءات العلمانية للكماليين منع رجال الدين وقوى المعارضة من استخدام اداة ضدهم، وطبيعي ان ذلك جاء بعد وقوع الدولة العثمانية في الكثير من المزالق وخاصة في السنوات الاخيرة من حكم السلطان عبد الحميد الثاني ورفعها شعار الجامعة الاسلامية، واعتماده على علماء الدين والدراويش وزعماء الطرق الصوفية، لذلك ادرك مصطفى كمال ان اقامة نظام سياسي حديث لا يمكن ان يتم الا بإبعاد الاسلام عن السياسة وهكذا كانت العلمانية من ابرز المبادئ التي استند اليها في حكمه وقد نجم عن ذلك اغلاقا للتكايا وزوايا الدراويش والغاء الطرق الصوفية والمحاكم الشرعية ومجموعة القوانين المعروفة بـ (المجلة) واستبدلها بقوانين غربية (سويسرية والمانية وايطالية) هذا فضلاً عن تأكيده التعليم العلماني في عام ١٩٢٤، كما عدل الدستور التركي سبع مرات خلال ست وثلاثين سنة ففي ٢٠ نيسان عام ١٩٢٤ تبنى المجلس الوطني الكبير دستوراً جديداً وقد اعلن هذا الدستور بأن الشعب هو مصدر السلطات، وبالرغم من ان التعديل في دستور عام ١٩٢٤ كان لايزال ينص على (ان الدين في دولة التركية هو الاسلام) فأن هذا النص الغي عام ١٩٢٨ وحلت محله عبارة (ان الدولة التركية جمهورية وقومية ودولية وعلمانية واصلاحية) وفي عام ١٩٣٢ اصبح المصلون في تركيا يؤدون صلاتهم باللغة التركية وليس باللغة العربية لغة القران الكريم، لقد كان من الطبيعي ان يكون رجال الدين في مقدمة الذين عارضوا اجراءات مصطفى كمال العلمانية، وقد عبر هؤلاء عن معارضتهم بأساليب مختلفة وسرعان ما تبلورت المعارضة في سلسلة من الحركات الدينية الاسلامية التي شهدتها تركيا منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر.

واجهت سياسة الكماليين العلمانية معارضة قوية في البلاد تزعمها في بادئ الامر علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية وبعض زعماء العشائر، كما ظهر بعض المثقفين والسياسيين وقادة الاحزاب التي سمح مصطفى كمال بأنشائها، ومنها حزب التقدم الجمهوري الذي تأسس في تشرين الثاني ١٩٢٤، وضم مجموعة من كبار قادة الجيش ابان حكم

الاتحاديين ١٩٠٨-١٩١٨ غير انه قد صدر قرار بحل حزب التقدم وانفرد حزب الشعب الجمهوري بالحكم حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كما امرت محكمة الاستقلال بغلق اماكن الدراويش في الولايات الشرقية واعقب ذلك صدور عدة قرارات عن مجلس الوزراء التركي في الثاني من ايلول سنة ١٩٢٥ تقضي جمعيها بإغلاق التكايا والزوايا، كما قرر المجلس ان لا يكون هناك في تركيا بعد الان طرق دينية ولا مشايخ يرتبط بهم الدراويش والمريدون، كما سد المجلس الاضرحة والغى منصب القيمين عليها، وبدأت الصحافة الرسمية تهاجم المعارضين وتؤكد على خطورة استخدام الدين في عرقلة محاولات التجديد والعلمنة، وفي سنة ١٩٢٨ الغى الكماليون البند الخاص من الدستور الذي ينص على ان تنفيذ الاحكام الشرعية من اختصاصات المجلس الوطني الكبير، والغي كذلك القسم الديني وحذف منه لفظ الجلالة وابدل بالقسم بالشرف وترك الاذان الشرعي باللغة العربية وجعله باللغة التركية واستبدال عطلة يوم الجمعة بيوم الاحد.

ولقطع الصلة بالماضي العثماني صدر قانون عام ١٩٣٤ عرف بقانون الالقاب الغيت بموجبه الالقاب والاوسمة العثمانية التي تدل على المكانة الاجتماعية مثل الباشا والبيك والافندي والخانم ووضعت محلها القاب اخرى فمنح المجلس الوطني الكبير مصطفى كمال لقب اتاتورك ويعني ابو الاتراك ومنح عصمت باشا وهو احد الضباط الذي حقق انتصارات كبيرة منحه لقب عصمت اينونو تخليداً لانتصاراته على اليونانيين بمعركة حاسمة قرب اينونو، وصدر قرار بعودة جميع المهاجرين الى تركيا.

كذلك اصدر قانون هندام الرجل الغى بموجبه الطربوش والحجاب الذي يعتبر رمزاً للماضي العثماني واكد على لبس القبعة الاوربية وحل التقويم الاوربي محل التقويم الاسلامي ووضعت قوانين محاكمات مدينة مأخوذة من القوانين السويسرية وخاصة ما يخص حرية المرأة

ومساواتها مع الرجل في امور الزواج والطلاق والتركات والاكتفاء بزوجة واحدة والسماح بالزواج بغض النظر عن الاختلاف في العقائد الدينية، فزادت مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة وادخلت الحروف اللاتينية الى اللغة التركية بدلاً من الحروف العربية واستبدل الكثير من اسماء المدن التركية فحلت محل القسطنطينية كلمة اسطنبول ومحل ادريانوبل كلمة ادرنة.

مجال التربية والتعليم

وانسجاماً مع تحديث تركيا تم تحديث نظام التربية والتعليم فوضعت مادة تختص بالتعليم الالزامي والمجاني للمدارس الابتدائية وتوسعت المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي وشيدت المدارس للتجارة والزراعة والخزف وصدر قانون يقضي بتوحيد مناهج التعليم في جميع المدارس الاهلية والحكومية والدينية لضمان مستويات تعليمية عالية وتم استقدام مدرسين اجانب لهذه المدارس واسست في اسطنبول كلية للطب ومدرسة للعلوم السياسية والاجتماعية تخرج منها موظفين اكفاء في الخدمة المدنية ودبلوماسيون سياسيون في انقرة، وعملت الحكومة على زيادة حصة التعليم في الميزانية العامة فأصبحت تحتل المرتبة الاولى عام ١٩٢٧، وازداد الاهتمام بالألعاب الرياضية وكثرت النوادي في كل انحاء البلاد ووصلت نسبة المتعلمين الى ٤٠% بعد ثلاثين عاماً بعد ان كانت لا تتجاوز ١٠% في العشرينيات.

المجال المالي والاقتصادي

وفي الجانب المالي تم ترتيب الميزانية بشكل كبير خاصة ما يخص الضرائب بعد استقدام خبير فرنسي فانخفضت ديون تركيا التي تم استدانتها قديماً الدولة العثمانية من ١٠٧ مليون ليرة تركية الى ٨ مليون ليرة تركية، كما قامت الحكومة باحتكار بعض الصناعات مثل صناعة الملح والكبريت والاسلحة والذخيرة واشترت معظم الخطوط الحديدية التي كان يملكها الاجانب، واستخدمت الحكومة ايضاً مبدأ التخطيط الاقتصادي خلال السنوات بين الحربين

العالميتين فوضعت خطط اقتصادية للصناعة والزراعة والطرق واستعانت بالخبراء والشركات الاجنبية بالشكل الذي لا يتعارض مع مصلحة البلاد ولا يؤثر على استقلالها، واسست العديد من المصارف التي تشرف عليها الحكومة فاختص المصرف المركزي بإصدار العملة الورقية والمصرف الزراعي الذي قدم التسهيلات للمزارعين، وعقدت المعاهدات التجارية لأغراض التبادل واسست الغرف التجارية.

تقييم اصلاحات مصطفى كمال اتاتورك

لقد تزامنت اصلاحات مصطفى كمال مع حدوث الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) مما ادى الى ان معظم الاصلاحات واجهت مشاكل كثيرة اضافة الى سياسة الحزب الواحد التي اتبعتها حيث كان حزب الشعب الجمهوري هو الحزب الوحيد ولم يسمح بتشكيل احزاب غيره ادى الى زيادة الاستياء، اضافة الى ان اصلاحاته في المجال الزراعي لم تحقق غاياتها بسبب سيطرة الاقطاع على الفلاحين في ولايات عثمانية كثيرة اضافة الى الضرائب الباهظة التي كانت تفرض عليهم لسد النقص الحاصل في خزينة الدولة، وفي المجال الصناعي ايضاً واجهت الاصلاحات مشاكل كثيرة بسبب الازمة الاقتصادية العالمية وفي التجارة فقد شكل الميزان التجاري عجزاً كبيراً لان واردات الدولة اكثر من صادراتها.

لقد استطاعت الحركة الكمالية خلال سنوات حكم مصطفى كمال ان تحقق هدفها في فصل الدين عن الدولة لكنها فشلت في تغيير عقلية الكثير من الافراد وتحريرهم من القيود العقائدية القديمة رغم ذلك استطاع مصطفى كمال ان يحول تركيا من دولة ضعيفة تمثلت بالرجل المريض الى دولة قوية اعدت هيبة المواطن التركي.

حياد تركيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية:-

حرصت تركيا في الحرب العالمية الثانية على التزام موقف الحياد، واعلن رئيس الوزراء

في المجلس الوطني الكبير حزيران ١٩٤٠ (ان تركيا ازاء ما حدث ستبقى في معزل عن الحرب).

ادرك القادة الاتراك ان في مصلحة تركيا الحصول من الالمان على تعهد بعدم الاعتداء ونجح السفير الالماني في انقرة (فون باخ) في اقناع تركيا على الدخول في مفاوضات مع المانيا لتطوير العلاقات بين الطرفين، وساعد على ذلك وجود عدد كبير من القادة العسكريين الاتراك ممن يكنون شعوراً ودياً لألمانيا، وهكذا وقعت تركيا اتفاقاً تجارياً مع المانيا في ٥ تشرين الاول ١٩٤١، يتم بموجبه تصدير ٩٠ الف طن من مادة الكروم المهمة الى المانيا في سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ مقابل حصولها على اسلحة ومعدات حربية المانية بقيمة ١٠٠ الف ليرة تركية، بالمقابل حاول الحلفاء اقناع تركيا بدخول الحرب العالمية الثانية الى جانبهم، لاسيما بعد دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب عام ١٩٤٣، وجرت عدة محاولات للضغط الدبلوماسي ووافق الاتراك على قيام الحلفاء باستعمال القواعد الجوية التركية شرط تزويدهم بالسلاح، وعندما وجد القادة الاتراك ان ميزان الحرب مال لصالح الحلفاء اعلنوا الحرب على المانيا واليابان اعتباراً من اليوم الاول من اذار ١٩٤٥، وكان ذلك بسبب ان تركيا ان الحرب ستنتهي لصالح الحلفاء، فضلا عن انها اذا لم تشارك في الحرب العالمية الثانية فسوف لن يكون لها مقعد في هيئة الامم المتحدة، وبالفعل عندما انتهت الحرب وتأسست الهيئة اصبحت تركيا عضواً في ٥ اب ١٩٤٥، وهكذا فقد جاءت الاصلاحات لصالح الفئات البرجوازية في الريف والمدينة، فبدأت اتجاهات الرأي العام تضغط باتجاه الدعوة الى المشاركة السياسية في الحكم، خاصة وان اتجاهات الرأي العام العالمي كانت تسير نحو الانتاج الديمقراطي وترسيخ مبادئ الحرية في العالم.